قواعد السلف بين التطبيق والتضييع

تقريظ:

فضيلة الشيخ العلامة

محمد بن هادي المدخلي

حفظه الله تعالى

كتبه:

عارف بن عبد الرحمن الجعفر

تقريظ فضيلة الشيخ العلامة محمد بن هادي المدخلي

حفظه الله تعالى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد اطلعت على ما كتبه أخونا صاحب الفضيلة الشيخ[١] عارف بن عبدالرحمن الجعفر -وفقه الله تعالى- في بحثه هذا: (قواعد السلف بين التطبيق والتضييع) فوجدته قد أجاد فيه وأفاد -جزاه الله خيراً- وأسأل الله تعالى أن ينفع به كل من أراد الوصول إلى الحق، وأمَّا من أعماه هواه فلا حيلة لنا فيه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

وكتبه: محمد بن هادي المدخلي.

مساء يوم الأحد ٢٤ / رجب عام ١٤٤٠هـ.

---

(١) هذا من حسن ظن شيخنا بِابْنِهِ، وما أنا إلا طويلب علم.

صورة تقريظ فضيلة الشيخ العلامة محمد بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى

قواعد السلف بين التطبيق والتضييع

كتبه:

أبو عبد الرحمن عارف بن عبد الرحمن الجعفر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فقد اطلعت على ما كتبه أخونا صاحب الفضيلة الشيخ عارف بن عبد الرحمن الجعفر وفقه الله تعالى في بحثه هذا «قواعد السلف ... إلخ» فوجدته قد أجاد فيه وأفاد -جزاه الله خيراً- وأسأل الله تعالى أن ينفع به كل من أراد الوصول إلى الحق، وأما من أعماه هواه فلا حيلة لنا فيه وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه

وكتبه/ محمد بن هادي المدخلي

مساء يوم الأحد ٢٤/رجب عام ١٤٤٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعدُ:

فهذا مقال يتضمن الجواب على ثلاث شبه يروجها بعض الصعافقة، ومن تأثر بهم ممن غاب عنهم تطبيق القواعد السلفية في وقت الفتن، والخلاف في مسائل الجرح والتعديل.

فقد رأينا في هذه الفتنة أناساً نزلوا إلى مستوى عامة الناس الذين لم يتعلموا العلم الشرعي، ولم يعرفوا القواعد الشرعية، بل إن حال العوام أفضل منهم؛ لأنهم لم يدرسوا العلم الشرعي، ولم يعرفوا القواعد الشرعية.

وكم كَبُر في أعيننا بعض طلاب العلم الذين لم يمضِ عليهم في طلبهم العلم إلا سنوات قليلة، ولكنهم لـمَّا علموا عملوا، واحترموا أنفسهم واحترموا المنهج السلفي الذي عرفوه.

وكم صغر في أعيننا بعض طلاب العلم ممن مضى لهم في طلب العلم ما يقارب العشرين سنة وبعضهم أكثر، ولكنهم أصبحوا في هذه الفتنة كالجهَّال الذين لم يدرسوا ولم يعلموا، فلم ينتفعوا بما علموا، بل قاموا بمصادمة القواعد السلفية! والعجيب أن بعض هؤلاء كان من أكثر الناس سؤالاً للمشايخ عن مسائل الجرح والتعديل، ثم تراه هو في الفتنة رجع كالعامي المقلد الذي لا يفقه شيئاً!!

وهناك صنف آخر صاحب هوى يُعمل القواعد السلفية حسب هواه! فإن كانت القاعدة السلفية في صالحه استخدمها، وإن كانت ليست كذلك رمى بها وراء ظهره كأنه لا يعرفها، فضيعوا تطبيق القواعد السلفية، ولم يحترموا المنهج السلفي الذي ينتسبون إليه، والله المستعان.

وهناك أيضاً صنف آخر أصبح تحريف قواعد السلف له مهنةً ومسلكاً يسير عليه عندما يجد أن هذه القواعد لا تخدم طريقته وتصادم هواه، فإلى الله المشتكى.

وحتى لا تُخدع يا طالب العلم دونك هذه الشبه الثلاث مصحوبة بالرد والتوضيح من كلام أهل العلم، مع تطبيق قواعد السلف التي تفند هذه الشبه، والله المستعان وعليه التكلان.

الشبهة الأولى:

الشيخ اطلع على الأدلة ولم يعتبرها!

مما يلبس به بعض الناس احتجاجهم بشبهة: أن الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى اطلع على جميع أدلة الشيخ محمد بن هادي -حفظه الله تعالى- ولم يعتبرها أدلةً معتبرةً في جرح عرفات المحمدي وأتباعه، ويحتجون على هذه الشبهة بقول الشيخ ربيع عن أدلة الشيخ محمد بن هادي: (قرأتها حرفاً حرفاً وما وجدت عنده ولا نصف دليل)، وقوله: (كلامه ثرثرة وما عنده ولا دليل)[١].

ويبنون على هذا الكلام من الشيخ ربيع عدم صحة أدلة الشيخ محمد في جرح عرفات وأتباعه، وليتهم اكتفوا بهذا الحكم لأنفسهم فقط، بل ينشرون هذا الكلام بين الناس ويلبسون به على قليلي العلم، ويزيد بعضهم أن يتهم من لم يأخذ بقول الشيخ ربيع حفظه الله تعالى بالطعن والتنقص للشيخ!!

والجواب على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول: أن دعوى اطلاع الشيخ ربيع -حفظه الله تعالى- على أدلة الشيخ محمد بن هادي -كلها- دعوى غير صحيحة، فكثير من الأدلة التي تدين هذه العصابة لم يطلع عليها الشيخ ربيع -حفظه الله تعالى-، كما بيَّن ذلك الشيخ محمد بن هادي -حفظه الله تعالى- في كلمته الموجهة لأبنائه التونسيين بمدينة راداس التونسية.[٢]

وأيضاً مما يدل على عدم اطلاع الشيخ ربيع -حفظه الله تعالى- على جميع الأدلة التي تدين عرفات وأتباعه: أنه في شهر محرم من هذا العام ذهب مجموعة من إخواني طلبة العلم من البحرين لزيارة الشيخ في بيته العامر في المدينة النبوية، وقدموا له كتابي: (الأدلة والبراهين الواضحات في بيان انحراف عرفات)، ولم يقرأ الشيخ منه أمام إخواني إلا الفهرس ولم يكمله حتى، وقد حوى هذا الكتاب أكثر من عشرين دليلاً في بيان حال عرفات، فكيف يقال بعد

---

(١) صوتية على اليوتيوب بعنوان: (الشيخ ربيع يرد على محمد بن هادي).

(٢) https://www.youtube.com/watch?v=r0YpnEUeoN8

هذا أن الشيخ -حفظه الله تعالى- اطلع على جميع الأدلة؟! وعلى ذلك فهذه الدعوى ليست صحيحة، وبالتالي نتيجتها خاطئة.

وأمَّا سبب اعتقاد الشيخ ربيع -حفظه الله تعالى- أنه اطلع على جميع أدلة الشيخ محمد بن هادي، فسببه -والله أعلم- أمران:

الأول: ظَنُّ الشيخ ربيع -حفظه الله تعالى- أن الأوراق التي تركها الشيخ محمد بن هادي عنده في بيته لمَّا زاره هي الأدلة كلها، والحال ليس كذلك فإن ما تركه الشيخ محمد من أوراق عند الشيخ ربيع إنما هي تغريدات أراد الشيخ محمد منها بيان عدم اطلاع الشيخ ربيع -حفظه الله تعالى- على ما يكتب عرفات وأتباعه في حساباتهم، كما بيَّن ذلك الشيخ محمد في كلمته للتونسيين المشار إليها آنفاً.

الثاني: أن عرفات أو أتباعه صوروا للشيخ ربيع أن ما اطلع عليه من أدلة هي جميع أدلة الشيخ محمد.

الوجه الثاني: لو فرضنا -على سبيل التنزل- أن جميع الأدلة التي تبيِّن انحراف هذه العصابة قد وصلت للشيخ ربيع، وقال الشيخ: (قرأتها حرفاً حرفاً وما وجدت عنده ولا نصف دليل).

فما هو موقف طالب العلم السلفي حينئذٍ؟

الجواب: إن هذا الكلام من الشيخ ربيع -حفظه الله تعالى- هو ردٌّ مجمل على جرح مفسر، والجرح المفسر لا يُرد إلا برد مفسر مفصل بالدليل، وبالتالي فإن هذا التعديل من الشيخ حفظه الله تعالى مما لا يجوز قبوله عند أهل الحديث، حيث نصوا على أنه لا يرد الجرح المفسر إلا إذا ذكر المعدل سبب الجرح وردَّه رداً مفسراً بالدليل، فحينها يجب الصيرورة إلى هذا التعديل، وإلا فلا.

وكان الواجب على هؤلاء الإخوة الذين احتجوا بكلام الشيخ ربيع -حفظه الله تعالى- أن يطبقوا القواعد السلفية في هذا الباب، كقاعدة: (**الجرح المفسر مقدم على التعديل**) وقاعدة: (**العبرة بالدليل**)، وقاعدة: (**من علم حجة على من لم يعلم**)، لا أن يصادموا هذه القواعد

ويرموا بها عرض الحائط غير مكترثين بها، سالكين طريقة التقليد الأعمى باحتجاجهم بأن الشيخ ربيعاً حفظه الله تعالى اطلع على الأدلة ولم يعتبرها شيئاً!!

وكان الواجب عليهم أيضاً أن ينظروا بأنفسهم في هذه الأدلة بعلم وعدل وإنصاف وتطبيق للقواعد السلفية في هذا الباب، وتجرد عن الهوى والعاطفة، ولا ينظروا للقائل من هو، وما مكانته، فالحق أكبر من كل أحد، ثم يحكموا بمقتضى الأدلة الشرعية، والقواعد السلفية.

قال الشيخ ربيع بن هادي –حفظه الله تعالى–: "... نصيحتي لكم أن تدرسوا، إذا تُكُلِّم في شخص، أن تدرسوا عنه، وتأخذوا أقوال الناقدين وتفهموها، وتتأكدون من ثبوتها، فإذا تبين لكم ذلك فليحكم الإنسان من منطلق الوعي والقناعة لا تقليداً لهذا أو ذاك ولا تعصباً لهذا أو ذاك، **ودعوا الأشخاص فلان وفلان،** هذه خذوها قاعدة وانقلوها لهؤلاء المخالفين ليفهموا الحقيقة فقط ويعرفوا الحق ويخرجوا أنفسهم من زمرة المتعصبين بالباطل، وأنا لا أرضى لأحد أن يتعصب لي أبدا إذا أخطأت فليقل لي من وقف لي على خطأ أخطأت.

بارك الله فيكم ولا يتعصب لأحد هذا أو ذاك، لا يتعصب لخطأ ابن تيمية ولا ابن عبد الوهاب ولا لأحمد بن حنبل ولا للشافعي ولا لأحد إنما حماسه للحق واحترامه للحق ويجب أن يكره الخطأ ويكره الباطل"[(١)].

وأذكر لك أخي القارئ بعض كلام أهل العلم في حكم رد الجرح المفسر بالتعديل المجمل:

قال الخطيب البغدادي –رحمه الله–: (باب القول في الجرح والتعديل إذا اجتمعا أيهما أولى: اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان، وعدله مثل عدد من جرحه، فإن الجرح به أولى، والعلة في ذلك أن الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه، ويصدق المعدل ويقول له: قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها، وتفردت بعلم لم تعلمه من اختبار أمره، وإخبار المعدل

---

(١) شريط: (خطورة الكذب وأثاره السيئة وموقف الإسلام منه) (الدقيقة ٥٦ و٤٤ ثانية).

عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به، فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل)[١].

قلت: تضمن هذا النقل المهم ما يلي:

أولاً: اتفاق العلماء على أنه إذا اجتمع الجرح والتعديل، فالجرح مقدم.

ثانياً: أن العلة في تقديم الجرح على التعديل كون الجارح يخبر عن أمر لم يعلمه المعدل.

ثالثاً: تعديل المعدل لا ينفي صدق الجارح فيما أخبر مِن جرح.

وقال بدر الدين الزركشي -رحمه الله-: (والصحيح تقديم الجرح لما ذكرنا، يعني لأن تقديم الجرح إنما هو لتضمنه زيادة خَفِيَت على المعدِّل، وذلك موجود مع زيادة عدد المعدل ونقصه ومساواته، **فلو جرحه واحد وعدّله مائة قُدِّم قول الواحد لذلك**)[٢].

تأمل أخي القارئ ما ذكره الزركشي رحمه الله من كون علة تقديم الجرح على التعديل هي: أن مع الجارح زيادة خفيت على المعدل، وأنه لا عبرة بتعديل المعدلين ولو كثر عددهم.

وقال المحدث الألباني -رحمه الله-: (ثم لو سلمنا أنه وثقه مثل "دحيم"، فلا قيمة تذكر لهذا التوثيق إذا ما استحضرنا القاعدة التي تقول: إن الجرح المفسر مقدم على التعديل)[٣].

فتأمل رعاك الله: كيف أن الإمام الألباني رحمه الله لم يعتبر التعديل في مقابل الجرح، ولم تكن له عنده قيمة تُذكر! وهذا كله تطبيقاً واحتراماً لقواعد السلف في هذا الباب، وهكذا يجب على طلبة العلم.

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ١٠٥).

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٣/ ٣٦٢)، وانظر: نزهة النظر (ص: ١٣٩).

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/ ٣٦٢).

وسئل الشيخ الدكتور محمد عمر بازمول –حفظه الله تعالى–: (ما هي ضوابط قاعدة الجرح المفسر المقدم على التعديل، وهل إذا تعارض الجرح المفسر مع التعديل المفسر يقدم التعديل المفسر على الجرح المفسر؟

فأجاب: (العلماء نصوا على أن الجرح مقدم على التعديل، وقالوا من ثبتت عدالته أي نص الأئمة على تعديله وتوثيقه لا يقبل في حقه إلا الجرح المفسر.

فأفاد قولهم إن من لم تثبت عدالته ولم ينص الأئمة على توثيقه يقبل في حقه الجرح المجمل، أما من ثبتت عدالته فلا يقبل في حقه إلا الجرح المفسر.

ثم قالوا: إذا تعارض الجرح المفسر مع التعديل المفسر مثلما أنتم ذكرتم في السؤال قالوا:

لا يرد الجرح إلا إذا ذكر المعدل سبب الجرح ورده.

كأن يكون مثلاً الجارح جرح الرجل لأمر في عقيدته، **فيقول المعدل:** نعم هو كان على هذا الاعتقاد ثم تركه ولم يعد عليه.

أو يقول الجارح: هو لا يحفظ هذه الصحيفة كان يحدث بها من حفظه.

فيقول المعدل: نعم هو كان كذلك ولكنه عاد فسمع من الشيخ وثبتت أصوله فيها ثم ما صار يحدث إلا من أصوله، فإذا ذكر المعدل سبب الجرح ورده قُبل، **بشرط ألا يعرف عن هذا الرجل المتكلم فيه التلاعب واتباع الهوى والغرور** فإنه قد ثبت أن بعض الناس يعدلون تفصيلا من جرحه العلماء تفصيلا وهذا الذي جرحه العلماء تفصيلا ثبت في حقه أنه من أهل التلاعب واتباع الهوى ومن أهل الغرور لا يرضخ للحق ولا يرجع للحق، **فهذا كلام المعدل وإن كان مفصلاً في حقه لا نقبله لما علمناه من حال هذا الرجل)**[1].

(١) رابط الصوتية: https: //soundcloud. com/alsalaf/q676n2gqa1pe

قلت: تضمن هذا الجواب النفيس أموراً مهمة ينبغي لطالب العلم مراعاتها والعمل بها، وهي:

أولاً: نصَّ العلماء على أن الجرح المفسر يقبل فيمن صحت عدالته.

ثانياً: لا يُرد الجرح المفسر إلا إذا ذكر المعدل سبب الجرح ورده بتعديل مفسر قائم على الدليل.

ثالثا: إذا ردَّ المعدل الجرح المفسر بتعديل مجمل لم يقبل منه.

رابعاً: التعديل المفسر لا يقبل إذا عُرف عن المُتكلم فيه: الكذب، والتلاعب، واتباع الهوى، وعدم الرجوع للحق.

وقال الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي –حفظه الله تعالى-: (قال محمد بن جرير حدثنا ابن حميد حدثنا إبراهيم ابن المختار عن ابن جريج عن عطاء عن كعب بن عجرة عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾، وهذا إسناد فيه ابن حميد فيه كلام، "محمد بن حميد الرازي"، وفيه كلام عند المحدثين، يزكيه الإمام أحمد، وينتقده غيره وضعَّفه ويبالغ في تضعيفه، وممن يضعفه ابن خزيمة ﷺ، **فقيل له: إنَّ أحمد يُعدِّله أو يزكيه، فقال: لو عرفه أحمد كما عرفناه ما زكاه!**

وهذا منهج يسير عليه أهل السنة والجماعة وأهل الحديث، وهو أنَّ مَنْ علم حجة على مَنْ لم يعلم، وأنَّ الجرح مقدَّم على التعديل، وأنه لا غضاضة في هذا ولا نقص من أي إمام يزكِّي رجلاً ثم يأتي من هو مثله أو دونه فيثبت بالحجة والبرهان الطعن في هذا الرجل الذي زكَّاه ذلكم الإمام.

لا ضير في هذا، ولا حرج، ولا يقال تنقص، ولا يقال مخالف، ولا يقال شيء، لماذا؟ لأنهم يدورون مع الحجج والبراهين، لا يريدون إلا الحق، ولا يريدون إلا وجه الله، فلا تأخذهم في الله لومة لائم.

ولا يقول: والله زكَّاه أحمد فلماذا أنا أجرحه؟! والله هذا غلط، ما يقولون هذا الكلام، بل يصدعون بالحق، ويتلقاه أئمة السنة كلهم بصدورٍ رحبة، لا يرون في ذلك حرجاً أبداً، لكن الآن نحن في عصر الظلمات، والجهل الكثيف، الذي شنَّه أهل البدع والأهواء على منهج أهل السنة والجماعة.

فالإمام أحمد إمام أهل السنة، ما قال أحد: إنَّ مخالفة ابن وارة وابن خزيمة وغيرهم ممن جرَّحوا "محمد بن حميد"؛ ما قالوا إنهم ينتقصون الإمام أحمد أو يخالفوه!، لا كلهم سلَّموا.

فتجد أصحاب أحمد وأصحاب الشافعي إذا كان الرجل مدحه أحمد وجرَّحه غيره والحجة معهم، يقبلون جرح صاحب الحجة، وكذلك أتباع الشافعي، إذا زكى مثل "إبراهيم بن أبي يحيى"، وجرحه غيره، تلقوا هذا الجرح بالقبول، وما قالوا: والله إمامنا، والله نتعصب له، لأنه زكَّى فلاناً، ونحن بهذه العصبية العمياء نثبِّت أركان هذا الرجل المجروح، وندفع بحجة إمامنا الحجة والبرهان؟! حاشاهم أن يقولوا هذا.

وهكذا يكون تربوا على هذا المنهج المبارك الطيب، ويجب ترك التعصب لأي شخصٍ كائن من كان!؛ إلا محمداً ﷺ، فهو الذي لا ينتقد ولا تقبل مخالفته من أحد، فإنَّ محمداً ﷺ يدور مع الحق أين ما دار، وأصحاب محمد ﷺ كذلك يدور معهم الحق أين ما داروا، ومن عداهم "فكل يؤخذ من قوله ويرد")[(١)].

تضمن هذا النقل عدة فوائد، ومنها:

أولاً: من منهج أهل السنة: أنَّ مَنْ علم حجة على مَنْ لم يعلم.

ثانياً: أنَّ الجرح مقدَّم على التعديل.

ثالثاً: لا غضاضة ولا حرج أن يُرد تعديل العالِم في ضوء وجود الجرح المفسر.

رابعاً: لا يُعتبر رد تعديل العالم مع وجود الجرح المفسر تنقصاً ولا طعناً في ذلك العالم.

---

(١) التعليق على كتاب "حادي الأرواح" الشريط الثاني.

خامساً: أهل السنة يدورون مع الحجج والبراهين.

سادساً: الاحتجاج بالتزكية في مقابل الجرح نتيجة الجهل الكبير.

سابعاً: التربية السلفية تمنع صاحبها من التعصب للعلماء إذا خالفوا الحق.

وقال أيضاً –حفظه الله تعالى–: (العالم المجتهد المخلص يصيب ويخطئ فيقبل صوابه ويرد خطؤه مجملاً كان أو مفصلاً ولو كان من كبار الصحابة أو كبار الأئمة مع احترامه وحِفظ مكانته **ولا يعد رد خطئه تنقصاً له والذي يقبل خطأه ويرى أن ردّ خطئه تنقصاً له إنما أُتيَ من جهله وهواه فإن الحق أعظم وأكبر من الرجال مهما بلغوا من المنزلة**)[1].

تضمن هذا النقل عدة فوائد، ومنها:

أولاً: العالم مهما بلغت منزلته فإنه معرض للخطأ، ويجب رد خطئه.

ثانياً: احترام وحفظ مكانة ومنزلة العالم حينَ ردِّ خطئه.

ثالثاً: لا يعتبر رد خطأ العالم تنقصاً له، ولا يقول ذلك إلا جاهل أو صاحب هوى.

رابعاً: الحق أعظم من الرجال مهما بلغت منزلتهم.

وقال أيضاً –حفظه الله تعالى–: (**الضعف العلمي يؤدِّي إلى مثل هذه التفاهات، قال فلان!، قال فلان!**، عندنا منهج يُميَّز به أهل الحق وأهل الباطل، فلو أنَّ أحمد بن حنبل جاء الآن وزكَّى فلاناً وفلاناً، ثم وجدنا أنَّ هذا الإنسان لا يستحق هذه التزكية من أقواله وأعماله وكتاباته وأشرطته، هل يجوز لنا أن نتعلَّق بما زكَّاه به ذلك الإمام ابن باز أو الألباني أو أحمد ابن حنبل أو غيرهم؟!

---

(١) وقفات مع القائلين بأصل حمل المجمل على المفصل (ص: ١١).

الجـرح مقـدَّم على التعديل، الجرح المفسَّر مقدَّم على التعديل المبهم، هذه القواعد لا بد من تطبيقها في ميدان الجرح والتعديل، فمثلاً زَكَّى الألباني يوماً من الأيام فلاناً، ثم تبين له أنه لا يستحق التزكية فقال عنه: خارجي، وابن باز في يوم من الأيام زَكَّى فلاناً وفلاناً، وتبين له خطؤهم فقال عنهم: دعاة باطل، يأتي أهل الباطل ويشيعون تزكيته ويدفنون الجـرح!

لو فرضنا أنَّ ابن باز والألباني استمروا على التزكية إلى أن ماتوا، ما عندهم إلا هذه التزكية، هل يلزم الناس أن يأخذوا بتزكيتهم ويغمضون[١] عيونهم ويقفلوا عقولهم عن أخطاء فلان وفلان الذين زَكَّاهم الألباني أو ابن باز؛ الأخطاء واضحة، والجرح واضح؟! فهل يجوز لمسلم أن يتعلَّق بتزكية فلان وفلان، والجرح واضح في هذا المزَكَّى؟! الجرح واضح)[٢].

تضمن هذا النقل عدة فوائد، ومنها:

أولاً: أن الضعف العلمي يجر صاحبه إلى الاحتجاج بالرجال، وإلى عدم تطبيق القواعد السلفية.

ثانياً: وجوب تطبيق القواعد السلفية عملياً على أرض الواقع.

ثالثاً: لا يجوز الاحتجاج بالتزكيات لمن ثبت جرحه.

رابعاً: أن أهل الباطل يتعلقون بالتزكيات ويسعون جاهدين في دفن الجرح.

وقال أيضاً –حفظه الله تعالى–: (وأحمد بن حنبل جرَّح وعدَّل وخالفوه في التعديل والتجريح، لماذا؟ لأنه عندهم منهج، والمنهج ليس فلان، كل عالم فهو مكلف باتباع هذا المنهج، فإذا أخطأ وخالف هذا المنهج، يجب أن تحاكم أقواله بهذا المنهج)[٣].

---

(١) كذا.

(٢) التعليق على كتاب الجواب الكافي، الشريط الثاني.

(٣) التعليق على كتاب الجواب الكافي، الشريط الثاني.

تأمل أخي القارئ كيف أن أهل السنة لا يحتجون بالعالم مهما علت منزلته، ولا يعتبرون جرحه أو تعديله إذا خالف الحق، لأن الجميع لابد أن تُحاكم أقوالهم وأفعالهم بمنهج السلف الصالح.

وسئل –حفظه الله تعالى–: رجل بعض العلماء يبدعه وبعضهم لا يبدعه وبعض الطلاب يتبعه اتباعاً لقول من لا يبدعه، فهل يجوز علي[١] الإنكار عليه؟

فأجاب: (هذا من الفتن الموجودة الآن على الساحة وقد طالت، وقد طالت، رغم أن كثيرا من الشباب يعرفون الحق، بارك الله فيك، وأنه لا يشترط في تبديع أحد أو الجرح فيه الإجماع بل يكتفى بقول الرجل الواحد في الجرح والتعديل، فإذا جرحه جماعة وبدعوه فهذا يكفي المسلم الطالب للحق، أما صاحب الهوى فلا يكفيه شيء ويتعلق بخيوط العنكبوت، فناس قد ما علموا هذا الجرح، ومشغولون، وناس درسوا وعرفوا أن هذا رجل مجروح ويستحق الجرح، لأنه كذاب، ساقط العدالة، لأنه يطعن في العلماء، لأنه يؤصل أصولا فاسدة لمناهضة المنهج السلفي وأهله، عرفوا هذا كله، وبعد النصح الذي لا يلزمهم، نصحوا وبينوا وأبى هذا الإنسان، فاضطروا إلى تبديعه، فما هو عذر لمن يبقى هكذا يتعلق بخيوط العنكبوت: والله فلان زكاه! والله ما أجمعوا على تبديعه!؟ الذين ما بدعوه ينقسمون: ناس ما درسوا ومعذورون، وناس درسوه ويدافعون عن الباطل، ناس درسوا وعرفوا ماذا عنده من الباطل وأبوا إلَّا المحاماة عن هذا المبتدع، هؤلاء لا قيمة لهم، والساكتون لا حجة في سكوتهم، والذين جرحوا وبينوا ما في هذا الإنسان من الجرح، يجب على المنصف أن يأخذ بالحق لأن الحجة معهم، وليس لمن يتعلق بخيوط العنكبوت التي أشرت إليها ليس له أي عذر أمام الله، بارك الله فيكم)[٢].

تضمن هذا النقل عدة فوائد، ومنها:

أولاً: لا يشترط في الجرح أو التبديع الإجماع، بل يكفي قول عالم واحد.

ثانياً: أن من علم حجة على من لم يعلم.

---

(١) لعلها: (لي).

(٢) المصدر: http: //www. rabee. net/ar/questions. php?cat=29&id=289

ثالثاً: لا يلزم أن تكون هناك نصيحة قبل الجرح أو التبديع، فكيف إذا حصلت النصيحة وأبى المنصوح التوبة والتراجع؟!!

رابعاً: صاحب الهوى لا تكفيه الأدلة، وإنما يتشبث بخيوط العنكبوت.

خامساً: الكذب، والطعن في العلماء، وتأصيل الأصول الفاسدة مما يجرح به الشخص.

سادساً: أنه لا حجة في سكوت الساكت.

سابعاً: أنه لا قيمة لكلام من يدافع عن الباطل.

ثامناً: أنه يجب على المنصف أن يأخذ بالحق وهو الجرح لأن الحجة مع صاحبه.

وسئل الشيخ الوالد العلامة عبيد الجابري –حفظه الله تعالى– السؤال التالي: (أحسن الله إليكم، وبارك فيكم. هذا سائل يسأل ويقول: هل يُشترط في الرد على المخالف والتحذير منه أن يجتمع على التحذير منه والكلام فيه أهل العلم؟! أم يكفي عالم واحد فقط؟!

الجواب: (**هَذِهِ قاعدة الجرح والتعديل وملخصها أنَّ من عَلِمَ حجّة على من لم يعلم**، فإذا حذَّر عالم من رجل وأقام عليه الدليل بأنه من أهل الأهواء أو من الجُهَّال الذين لا يستحقون الصَّدارة في العلم والتعليم، وكان هذا العالم معروفاً بين الناس بالسنة والاستقامة عليها وتقوى الله، فإنَّا نقبل كلامه ونحذر من حذَّرنا منه وإن خالفه مئات، ما دام أنه أقام الدليل وأقام البيّنة على ما قاله في ذلكم المحذَّر منه، فهذا وُسعُنا، بل هو فرضنا والواجب علينا، وإلا ضاعت السنة، فإنَّ كثيراً من أهل الأهواء يخفى أمرهم على جمهرة أهل العلم، ولا يتمكنون من كشف عَوَارِهم وهتك أستارهم لأسباب منها:

البِطانة السيئة التي تحول بين هذا العالم الجليل السني القوي وبين وصول ما يهتِك به ستر ذلك اللَّعّاب الماكر الغشاش الدسَّاس، البطانة السيئة، لا يمكن أن يصل إليه شيء، حتى أنها تحول بينه وبين إخوانه الذين يحبهم في الله فلا يستطيع أن يقرأ كل شيء[١] ...

ومنها أن يكون هذا العالم قد نما إلى علمه وتعلَّق في فكره أنَّ ذلك الرجل ثقة عنده، ثقة عنده، فما استطاع أن يصل إلى ما كشفه غيره من أهل العلم للأسباب المتقدمة وغيرها، لكن نما إلى علم سابق أنه صاحب سنة وأنه يدعو إلى الله وكان أمامه يُظهر السنة وحب أهل السنة والدعوة إلى السنة، ويذكر قصص من حياته ومصارعته للأفكار الفاسدة والمناهج الكاسدة ويأتي له بكتب سليمة وما درى عن دسائسه.

فإذن ماذا نصنع؟

نعمل على كلام ذلك العالم الذي أقام الدليل وأقام البينة التي توجب الحذر من ذلك الرجل، من كتبه ومن أشرطته ومن شخصه.

وأما ذلك العالم الجليل فهو على مكانته عندنا لا نجرحه ولا نحط من قدره ولا نقلل من شأنه بل نعتذر له، نقول ما علِم، ما علِم هذا، لو علِم ما علمنا لكان عليه مثلنا أو أشد منا، والله أعلم)[٢].

---

(١) **تنبيه مهم**: هذا الكلام من شيخنا الوالد عبيد حفظه الله تعالى لم يعتبره السلفيون يوماً طعناً في العالم، بل هو من تقديم العذر للعالم الذي جانب الصواب في مسألة بسبب تأثير البطانة السيئة، وفي هذا أبلغ ردٍ على بعض الناس الذين شنعوا على شيخنا محمد بن هادي قوله في تأثير البطانة على العالم، واعتبروا كلام شيخنا محمد طعناً، رغم أنهم لم يعتبروا كلام الشيخ عبيد طعناً! وهذا دليل على أن هؤلاء القوم غير منصفين ويكيلون بمكيالين!!

(٢) لقاء الشيخ مع بعض طلبة العلم من المغرب العربي يوم الأحد بتاريخ ٣٠/شعبان/١٤٢٤، منشور على موقع سحاب.

تضمن هذا الجواب عدة فوائد، ومنها:

أولاً: العالم السني إذا أقام الدليل على شخص بأنه من أهل الأهواء أو الجُهَّال، قُبل كلامه وإن خالفه المئات، للقاعدة: (من علم حجة على من لم يعلم).

ثانياً: أن العالم قد تكون عنده بطانة سيئة، ولا يعد ذلك نقصاً أو طعناً فيه.

ثالثاً: خفاء حال كثير من أهل الأهواء على بعض أهل العلم.

رابعاً: كون البطانة السيئة تحول بين العالم ومعرفة حال المُجروح، وتحول بين العالم وبين وصول الأدلة إليه، وتحول بينه وبين إخوانه من أهل العلم، وتحول بينه وبين أن يقرأ كل شيء، وأن هذا التأثير من البطانة لا يعتبر طعناً في هذا العالم، فتأمل.

خامساً: إحسان ظن العالم بالمجروح سبب من أسباب خفاء حاله عليه.

سادساً: تستر المجروح بالسنة أمام العالم سبب من أسباب خفاء حاله عليه.

سابعاً: وجوب حفظ مكانة العالم واحترامه، وأنه لا يُجْرح ولا يُحط من قدره ولا يقلل من شأنه، بل يعتذر له.[1]

---

(١) فهل طُبقت هذه الأقوال مع شيخنا العلامة محمد بن هادي حفظه الله تعالى؟! حتى على التنزُّل واعتبار أنه مخطيء!!

الشبهة الثانية:

خفاء الدليل على العالم الرباني

ومن الشبه التي تُروج أيضاً من بعض الجهلة، قولهم: كيف خفيت هذه الأدلة في انحراف عرفات المحمدي وأتباعه على الشيخين العالمين: (ربيع بن هادي، وعبيد الجابري) حفظهما الله تعالى وعرفتموها أنتم؟!

الجواب على هذه الشبهة:

أولاً: تقدم فيما نقلت عن الشيخين ربيع بن هادي، وعبيد الجابري –حفظهما الله تعالى– أن العالم قد يخفى عليه ذلك أو شيء منه وذلك لأسباب ذكروها فيما تقدم نقله قريباً عنهم.

ثانياً: إن من حكمة الله تعالى أن يخفى الحق على بعض أهل العلم والفضل، فالكمال لله تعالى وحده، وفي ذلك حكم عظيمة لله تعالى، على أن خفاء الدليل على العالم ليس فيه حجة لأحد عند مَن كان لديه أدنى بصيرة بالكتاب والسنة.

واعلم أخي القارئ: أن منشأ انطلاء هذه الشبهة على بعض الناس هو عدم تطبيق قاعدة: (**الرجال يعرفون بالحق، ولا يعرف الحقُّ بالرجال**)، وقاعدة: (**أن العبرة بالدليل**)، وغيرها من قواعد هذا الباب.

قال الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي –حفظه الله تعالى–: "**هناك كلام يقوله العلماء يمكن أن نسميه قاعدة وهو: «الرجال يعرفون بالحق ولا يعرف الحقُّ بالرجال»**، «الرجال يُعرفون بالحق» **يعني**: ما نقول أنَّهم على حق إلا إذا وجدنا الحقَّ يؤيدهم ونصوص القرآن والسُنَّة تؤيدهم، «ولا يعرف الحقُّ بالرجال» **يعني**: تجعل مِن الرجل هو قناتك الوحيدة، وتجعله ميزانًا ومقياسًا للحقِّ، فما يقوله هو الحقُّ، وما لا يقوله هو الباطل، وما يرفضه هو الباطل وقد

يكون حقًّا، وما يقبله هو الحقُّ وقد يكون على خلاف الأمر باطلًا، إذًا نحن لا نعرف الحقَّ بالرجال، إنَّما نعرف الرجال بالحق"[١]،[٢].

وقال الشيخ العلامة عبدالله أبا بطين -رحمه الله-: (والإنسان إذا تبين له الحق، لم يستوحش من قلة الموافقين، وكثرة المخالفين، لا سيما في آخر هذا الزمان.

وقول الجاهل: **لو كان هذا حقا ما خفي على فلان وفلان**، هذه دعوى الكفار، في قولهم: ﴿لَوْ كَانَ خَيْراً مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾، ﴿أَهَؤُلاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا﴾؛ وقد قال علي رضي الله عنه: "اعرف الحق تعرف أهله". وأما الذي في حيرة ولبس، فكل شبهة تروج عليه؛ فلو كان أكثر الناس اليوم على الحق، لم يكن الإسلام غريبا، وهو والله اليوم في غاية الغربة)[٣].

فانظر أخي القارئ: كيف أن هذه الدعوى لا يقولها إلا جاهل!!

وقال الإمام شيخ الإسلام في زماننا عبدالعزيز بن باز -رحمه الله-: "فالأئمة أئمة هدى، الشافعي ومالك وأحمد، وأبو حنيفة، والأوزاعي، وإسحاق بن راهويه، وأشباههم كلهم أئمة هدى ودعاة حق، دعوا الناس إلى دين الله وأرشدوهم إلى الحق، **ووقع هناك مسائل بينهم اختلفوا فيها؛ لخفاء الدليل على بعضهم، فهم بين مجتهد مصيب له أجران وبين مجتهد أخطأ الحق فله أجر واحد**، فعليك أن تعرف لهم قدرهم وفضلهم وأن تترحم عليهم وأن تعرف أنهم أئمة الإسلام ودعاة الهدى، **ولكن لا يحملك ذلك على التعصب والتقليد الأعمى، فتقول: مذهب فلان أولى بالحق بكل حال، أو مذهب فلان أولى بالحق بكل حال لا يخطئ، لا هذا غلط.**

---

(١) أصول ومميّزات أهل السنة والجماعة مستخرجة من كتب العلامة ربيع بن هادي المدخلي: ص: ١٩٦.

(٢) أقول لهؤلاء الجهلة: أين ذهبت عقولكم عن هذا الكلام من الشيخ ربيع؟! أم أنه التقليد؟! أم أنكم مقلدون وقت ما تشاؤون ومجتهدون وقت ما تشاؤون؟! فإلى الله تعالى المشتكى.

(٣) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٠/ ٤٠٠).

عليك أن تأخذ بالحق وأن تتبع الحق إذا ظهر دليله ولو خالف فلانا وفلانا، وعليك ألا تتعصب وتقلد تقليدا أعمى، بل تعرف للأئمة فضلهم وقدرهم، ولكن مع ذلك تحتاط لنفسك ودينك فتأخذ بالحق وترشد إليه وترضى به إذا طلب منك وتخاف الله وتراقبه جل وعلا وتنصف من نفسك، مع إيمانك بأن الحق واحد وأن المجتهدين إن أصابوا فلهم أجران وإن أخطئوا فلهم أجر واحد أعني مجتهدي أهل السنة، أهل العلم والإيمان والهدى كما صح بذلك الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"[١].

تضمن هذا النقل عدة فوائد، ومنها:

أولاً: أن أئمة الهدى قصدهم دعوة الناس إلى دين الله تعالى، وإرشادهم للحق.

ثانياً: ما وقع منهم خلافاً للصواب فمن أسبابه: خفاء الدليل.

ثالثا: لا يجوز أن يحملنا علو قدر ومنزلة العالم على التعصب والتقليد الأعمى له.

رابعاً: علينا أن نحتاط لأنفسنا ونأخذ بالحق ونرشد إليه، ونرضى به، ونخاف الله تعالى ونراقبه، وننصف من أنفسنا.

وقال الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله-: "... **لأنه -أي الصحابي- قد يرجع إلى الكتاب والسنة ويكون لديه خطأ في الفهم، أو خطأ في الدليل، لخفاء الدليل عليه أو لخفاء الدلالة**" [٢].

انظر أخي القارئ: تقرير العلامة ابن عثيمين أن الصحابي قد يخفى عليه الدليل أو وجه الدلالة، فما بالكم بمن دونه!

---

(١) مجموع فتاوى ابن باز (٢٧/ ٨٩).

(٢) شرح العقيدة السفارينية (١/ ٩٣).

وقال العلامة الوالد عبيد الجابري –حفظه الله تعالى–: (**العالم الكبير قد يخفى عليه بعض ما يدركه من دونه**؛ لأن العلم مواهب والله يؤتي فضله من يشاء، إذا علم الصغير ما يجهل الكبير، فإنه ينبغي لمن كان عنده علم أن يذكره وينزع به وإن كان صغيرا، **ولا يعد ذلك من سوء الأدب**... **ولا تنقصا لحق الكبير في التقدم عليه**، وعلى ذلك دل قول عمر ﷺ لابنه "لأن تكون قلت هي النخلة أحب إلي من كذا وكذا")[1].

تضمن هذا النقل عدة فوائد، ومنها:

أولاً: أن العالم الكبير يخفى عليه ما يعلمه من هو دونه علماً أو سناً.

ثانياً: ينبغي لطالب العلم وإن كان صغيراً أن يذكر ما علمه.

ثالثاً: ليس في إظهار طالب العلم علمَ ما خفي على العالم سوءَ أدب ولا تنقصاً لهذا العالم.

---

(١) إمداد المسلم (١/ ١٩١).

الشبهة الثالثة:

كيف يخطئ العالِم في العلم الذي عُرف بالتخصص فيه؟!

ومن الشبه التي تُروج أيضاً من بعض الجهلة، قولهم: الشيخ ربيع حامل راية الجرح والتعديل كما وصفه الشيخ الألباني رحمه الله، وله معرفة قوية بحال الرجال، وأثنى عليه العلماء بذلك، فكيف يخطئ في العلم الذي تخصص فيه ويكون الصواب مع غيره؟!

الجواب على هذه الشبهة:

اعلم أخي القارئ: أن منشأ الوقوع في حبال هذه الشبهة هو عدم تطبيق قاعدة: (**الرجال يعرفون بالحق، ولا يعرف الحقُّ بالرجال**)، وقاعدة: (**من علم حجة على من لم يعلم**)، وقاعدة: (**الرجال يحتج لهم ولا يحتج بهم**)، وغيرها من قواعد هذا الباب.

سئل الشيخ العلامة صالح الفوزان حفظه الله تعالى: ما معنى هذه القاعدة: الحق لا يعرف بالرجال ولكن الرجال هم الذين يعرفون بالحق؟

فأجاب: "**معناه أنه ما نقلد مجرد تقليد، قد يكون التقليد على خطأ قد يكون المجتهد مخطئ والقائل مخطئ، فلا نأخذ نقول هذا قول فلان وهذا حق لأن فلان جيد وفلان عالم وفلان تقي ما نقول هذا ما هو معصوم يخطئ فنعرف الرجال بالحق**، الذين يعملون يأخذون الدليل يُعرفون بأنهم علماء والذين ما يهتمون بالدليل هؤلاء ليسوا أهل فقه وليسوا أهل علم لا يؤخذ قولهم على علاّته وعلى طول أبدا لا لازم يعرض على الدليل فإن شهد له الدليل فهو حق،

وإن خالف الدليل فإنه يرد، لكن هو إذا كان مجتهدا وأخطأ فإنه يؤجر على اجتهاده، وأما إذا كان متعمدا للخطأ فإنه يأثم" [١].

ومن أجوبة الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي –حفظه الله تعالى– في رد هذه الشبهة

قوله: "أنا لم أدع العصمة والكمال في شيء من أعمالي العلمية ولا غيرها، ولا ادعى هذا أحد من أهل العلم والعقل، فقد يقع العالم في الأخطاء والمخالفات الكثيرة للكتاب والسنة، فضلاً عن الأخطاء اللغوية والإملائية.

وقد يبحث عن حديث أو ترجمة رجل من مظانه من المصـــادر فلا يقف عليه فيعتذر، **وقد يكون إماماً في فن من الفنون فتوجد له كبوات في فنه**، فهذا ســيبويه إمام في اللغة قد اسـتدرك عليه ابن تيمية ثمانين خطأً، وكم من فقيه له أخطاؤه؟ وكم من محدث ومفسـر لهم أخطاؤهم الكثيرة، وكل هذه الأخطاء لا تضر أصحابها ولا تحط من مكانتهم ..." [٢].

وهذا الجواب من الشيخ ربيع حفظه الله تعالى جواب كافٍ شافٍ في دفع هذه الشبهة.

وقال أيضاً –حفظه الله تعالى–: "فاليوم يعني قد يأتي إنسان يدعي أنه طلب العلم ويتظاهر بالدين والنســـك والأخلاق الطيبة ويجلس ويمكث عندك أياماً فتبني على الظاهر، أنا والله زَكَّيتُ أناساً في هذا العام، والله لازموني، وما شاء الله تنسَّك، وكذا، وكذا، وكذا ...، ثم ظهر لي جرحهم، أنا إذا صلَّى معي وزكى وذكر الله وسافر معي وإلى آخره؛ أشهد بما رأيتُ، ولا أزكي على الله أحداً، لكن يأتي إنسان آخر عرفه أكثر مني، واكتشف عليه أخطاء، واكتشف عليه أشياء تقدح في عدالته، فيجرحه بعلم ويبرهن على جرحه بالأدلة ويفسِّر جرحه، فيُقدَّم

---

(١) المصدر: https://www.youtube.com/watch?v=Z03xyiuH0QI

(٢) بيان فساد المعيار ص: ٢٤.

جرحه على تعديلي، وأنا أستسلمت، قَدَّم الأدلة على جرح هذا الإنسان، في الواقع الحق معه"[١].

تضمن هذا النقل عدة فوائد، ومنها:

أولاً: أن الشيخ ربيعاً حفظه الله تعالى زكى أشخاصاً حسب ما ظهر له، وكانوا لا يستحقون هذه التزكية، وهذا من مقتضى بشريته حفظه الله تعالى، فهو كغيره من العلماء يصيب ويخطئ.

ثانياً: إذا أتى عالِم وبيَّن حال شخص بالأدلة وجب التسليم والقبول لقوله.

ثالثاً: أن من طُرق المنحرفين التظاهر أمام العالِم بحسن المعتقد والعمل لكي ينالوا ثقته وتزكيته.

وقال أيضاً –حفظه الله تعالى–: (قال محمد بن جرير حدثنا ابن حميد حدثنا إبراهيم ابن المختار عن ابن جريج عن عطاء عن كعب بن عجرة عن النبيﷺ، في قوله تعالى: {لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ}، وهذا إسناد فيه ابن حميد فيه كلام، "محمد بن حميد الرازي"، وفيه كلام عند المحدثين، يزكيه الإمام أحمد، وينتقده غيره وضعَّفه ويبالغ في تضعيفه، وممن يضعفه ابن خزيمة رحمه الله، فقيل له: إنَّ أحمد يُعدِّله أو يزكيه، فقال: لو عرفه أحمد كما عرفناه ما زكاه!

وهذا منهج يسير عليه أهل السنة والجماعة وأهل الحديث، وهو أنَّ مَنْ علم حجة على مَنْ لم يعلم، وأنَّ الجرح مقدَّم على التعديل، وأنه لا غضاضة في هذا ولا نقص من أي إمام يزكِّي رجلاً ثم يأتي من هو مثله أو دونه فيثبت بالحجة والبرهان الطعن في هذا الرجل الذي زَكَّاه ذلكم الإمام ...

ولا يقول: والله زَكَّاه أحمد فلماذا أنا أجرحه؟! والله هذا غلط، ما يقولون هذا الكلام، بل يصدعون بالحق، ويتلقاه أئمة السنة كلهم بصدورٍ رحبة، لا يرون في ذلك حرجاً أبداً، لكن

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوى الشيخ ربيع (٢٥١/١٤).

الآن نحن في عصــر الظلمات، والجهل الكثيف، الذي شـنَّه أهل البدع والأهواء على منهج أهل السنة والجماعة

فالإمام أحمد إمام أهل السنة، ما قال أحد: إنَّ مخالفة ابن وارة وابن خزيمة وغيرهم ممن جرَّحوا "محمد بن حميد"؛ ما قالوا إنهم ينتقصون الإمام أحمد أو يخالفوه!، لا كلهم سلَّموا.

فتجد أصــحاب أحمد وأصــحاب الشــافعي إذا كان الرجل مدحه أحمد وجرَّحه غيره والحجة معهم، يقبلون جرح صــاحب الحجة، وكذلك أتباع الشــافعي، إذا زكى مثل "إبراهيم بن أبي يحيى"، وجرحه غيره، تلقوا هذا الجرح بالقبول، وما قالوا: والله إمامنا، والله نتعصــب له، لأنه زكَّى فلاناً، ونحن بهذه العصــبية العمياء نثبِّت أركان هذا الرجل المجروح، وندفع بحجة إمامنا الحجة والبرهان؟! حاشاهم أن يقولوا هذا.

وهكذا يكون تربوا على هذا المنهج المبارك الطيب، ويجب ترك التعصــب لأي شــخصٍ كائن من كان إلا محمداً ﷺ فهو الذي لا ينتقد ولا تقبل مخالفته من أحد، فإنَّ محمداً ﷺ يدور مع الحق أين ما دار، وأصحاب محمد ﷺكذلك يدور معهم الحق أين ما داروا، ومن عداهم "فكل يؤخذ من قوله ويرد"[(١)].

قلت: فهذا كلام العلامة ربيع مع الإمام أحمد حينما خالفه من هو دونه كابن خزيمة وابن وارة لكن الحق معهما، فما عسى أن يُقال فيمن هو دون الإمام أحمد إذا خالفه من خالفه وكان الحقُّ مع المخالِف، أم أنه الهوى، فيُرد على الإمام أحمد ولا يُرد على من هو دونه بمراحل؟!!

(١) التعليق على كتاب "حادي الأرواح" الشريط الثاني.

وبعد الانتهاء من الجواب على هذه الشبه في ضوء القواعد السلفية يظهر جلياً مدى أهمية تطبيق قواعد السلف، ومدى خطورة تضييعها أو تحريفها! فعلى السلفي أن يكون عاملاً بما علم، وأن تكون القواعد العلمية نصب عينيه دائماً حتى تضبط له مساره في حياته العلمية ويخرج بسبب تطبيقه لها عن أن يكون إمَّعة، وبالله التوفيق.

أسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، وأن يرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه: أبو عبد الرحمن، عارف بن عبد الرحمن الجعفر.

الثلاثاء ١٤/جمادى الآخر/١٤٤٠هـ

الموافق ٢٠١٩/٢/١٩م

مملكة البحرين –حرسها الله تعالى–